كلمة ونص

ميشيل خياط

اتركوا الخبز صمام أمان

لا أستغرب أن الكثير من الناس وبعد حصولهم على ربطة خبز، يسحبون منها رغيفاً ويأكلونه وهم في الطريق إلى بيوتهم لأنه طيب المذاق ويشبع.

وقديماً قيل «الخبز الحاف يعرض الكتاف» ويحدث هذا في أغلب دول العالم، فالعلاقة مع الخبز عريقة جداً عمرها ١٤ ألف سنة على الأقل، وهو يعتمد على القمح الذي زرع لأول مرة في التاريخ في بلادنا.

وفي سورية الآن التي تؤكد الأمم المتحدة أن ١٢,٥ مليوناً من سكانها يعانون من انعدام الأمن الغذائي، يعد رغيف الخبز، السند الجوهري ضد الجوع، وهو الأرخص بين السلع ومتاح لمن يطلبه إذ لا أحد يبخل في تقديم رغيف لمحتاج.

وعلى الرغم من الحرب الضروس وتداعياتها، فإن سورية لا تزال تؤمن عاماً إثر عام، احتياجاتها من القمح «٢,٢ إلى ٢,٤ مليون طن سنوياً» لتصنع منه طحينا ثم خبزاً، فهي كانت تتسوق ٧٠٠ ألف طن تقريباً من إنتاج فلاحيها وتستورد باقي احتياجاتها من جمهورية روسيا الصديقة والحليفة لنا في معركتنا ضد الإرهاب، يقول مدير عام مؤسسة الحبوب «إننا استوردنا حتى أيلول الماضي ١,٤ مليون طن قمح من روسيا ولدينا مخزون من القمح يكفينا حتى آخر حزيران»، ومنذ بداية حزيران ذاته بدأت مستودعاتنا بالامتلاء بإنتاجنا من القمح وسط توقعات تستند إلى إحصاءات ميدانية، تؤكد أن إنتاجنا ٩٥٠ ألف طن لهذا العام.

ولعلنا نقوى على تسوق ٦٠٠ ألف طن من ذاك الإنتاج في هذه السنة، ولاسيما أن أسعار الشراء التي تبنتها الدولة السورية تعتبر مجزية وهو ٥٥٠٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد.

نفاجأ منذ عدة أيام، أن إلغاء الدعم العيني واستبداله بدعم نقدي، سيطبق على الخبز في أيلول القادم..! وأرى أن هذا الأمر خطير جداً وأقرب إلى اللعب بالنار، ومن حقي أن أبدي وجهة نظري كمتابع للشأن المحلي السوري ولوقائع الحياة العامة في بعض بلدان العالم «ولاسيما مصر العربية وأحداث ١٩٧٩ فيها بسبب رفع أسعار الخبز آنذاك ثم التراجع عنه» واستغرب حفاوة بعض المهتمين بالشأن العام، بهذا الإجراء دون الأخذ بعين النظر، أنه لا يجوز أبداً معاقبة الأبرياء بسبب وجود أشرار يمتهنون الفساد والغش ويعتاشون على أرباح فاحشة من السوق السوداء.

المنطق السليم يقول بمعاقبة السيئين وتبني أساليب تقلص قدرتهم على الشر.

إن وجود مجرمين ولصوص، لا يقود إلى إلغاء الحياة خوفاً منهم، بل إلى زجرهم والاقتصاص الشديد منهم لردع من تسول له نفسه أن ينسج على منوالهم.

في شباط الماضي قال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك: إن تكلفة ربطة الخبز على الدولة السورية ٧ آلاف ليرة ونحن نستهلك يومياً ٥,٦٥٣ ملايين ربطة!!

ومع التنامي السريع للتضخم المالي في سورية لفت وزير المالية الانتباه، في سياق حوار أجرته معه مؤخراً الزميلة الجريدة الأسبوعية «الاقتصادية» إلى أن تكلفة ربطة الخبز زنة ١١٠٠غ باتت ٨٥٠٠ ليرة سورية، ما يعني إنفاق ١١ ألف مليار ليرة قيمة الدعم للخبز والطحين.

ولأول مرة أسجل لوزير مالية كلاماً عن البعد الاجتماعي إذ يرى أن البدل النقدي سيحسن معيشة المواطن.

عادة المالية لا تكترث إلا بالمال، وكم طالبنا خلال عقود أن تهتم بالريع الوطني والاجتماعي لزيادة الأجور والرواتب دون جدوى ....!! إن البدل النقدي للخبز علاج خاطئ؛ لمشكلة تعاني منها خزينة الدولة فأنت ستعطي بدلاً نقدياً بما يعادل قيمة ربطات الخبز التي يستحقها المواطن وتقول له: أنفق البدل النقدي وفقا للطريقة التي تناسبك ....!! وهنا الطامة الكبرى وهنا المأساة، التي نبه منها الدكتور فاضل الأنصاري في كتابه (سكان العراق)، إذ روى أن إحدى الحكومات استبدلت دعم الفلاحين بالأسمدة والبذور والأدوية والفلاحة بأن دعمتهم بالمال، فاشترى أغلبهم ملابس وأحذية وسكاكر وحلويات للعيد بذاك المال، وبقي العراق دون إنتاج زراعي في تلك السنة.

أخشى أن يشتري كثر سجائر ومعسلاً بدل الخبز بذاك الدعم النقدي، ثم يصرخ أطفالهم من الجوع.

انتبهوا نفذوا تجارب عديدة، أنتم تتعاملون مع ٤,٥ ملايين أسرة، وأغلب هذه الأسر لا تصلون إليها إعلامياً ولا تتحاورون معها، وما تطرحونه يحتاج إلى أسر تدير باقتدار وتخطيط إنفاقها اليومي، ونحن جميعاً ننفق راتبنا خلال ثلاثة أيام من أول الشهر.

رجاء انتبهوا.. الخبز صمام أمان سورية التي نحب.

أهالٍ يطالبون بتنفيذ امتحانات الدورة التكميلية في المناطق

قرار «التربية» بإجراء الامتحانات في مراكز المحافظات يثير جدلاً في حماة

حماة - محمد أحمد خبازي

أثار قرار وزارة التربية إقامة امتحانات الدورة التكميلية في مراكز المحافظات بتاريخ ٢٥ الشهر الجاري، حفيظة الكثير من طلاب الثانوية العامة وذويهم والفعاليات الشعبية في عموم محافظة حماة، نظراً لمنعكسات ذلك القرار السلبي على الطلاب الذين سيعانون من مشكلة التنقل معاناة شديدة من قراهم ومناطقهم بسائر جهات المحافظة إلى مدينة حماة، وعلى أهاليهم الذين سيتكبدون أعباء مالية كبيرة لضمان وصول أبنائهم للمراكز الامتحانية في هذه الظروف المعيشية الصعبة.

وتلقت «الوطن» شكاوى عديدة من طلاب وأهاليهم وفعاليات شعبية وأعضاء من مجلس المحافظة، وكلها تعرض لهذه المشكلة التي سيعاني منها الطلاب وذووهم الأمرين، مطالبين وزارة التربية بالاستجابة للمناشدات بإقامة الامتحانات في المناطق تخفيفاً لمعاناة الطلاب وذويهم.

وقال الشاكون: هذا القرار سوف يسبب إرباكات كبيرة للطلاب، وصعوبة بالانتقال من مدنهم وقراهم إلى مدينة حماة، إضافة إلى صعوبة أخرى في معرفة مراكزهم.

وأضاف الشاكون: وبدلاً من أن تكون الوزارة حريصة على مصلحة الطلاب في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة وحرارة الطقس العالية، فإنها اتخذت قرارها ذاك لتسهم بزيادة الأعباء الاقتصادية والضغوط النفسية على الطلاب!.

وأوضحوا أنه لا مبرر على الإطلاق لهذا القرار، الذي يعني تنقل مئات الطلاب من مناطقهم إلى مركز المحافظة في كل يوم امتحاني، مع أنه من السهل جداً أن يقدم الطلاب امتحاناتهم كل في منطقته التي تضم عشرات المراكز الامتحانية، وهو ما يخفف تكلفة التنقل وصعوبته عليهم.

ولفت الشاكون إلى أن طلاباً في ريف منطقة الغاب، وفي مدينتي السقيلبية ومصياف تبعد قراهم عن مركز المحافظة مابين ٦٥ إلى ٩٠ كم، وطلاباً في ناحية السعن بمنطقة سلمية تبعد منازلهم عن مركز المحافظة نحو ٧٠ كم، متسائلين: هل يمكن للوزارة أن تتخيل وضع الطلاب وحالتهم النفسية بعد قطعهم كل تلك المسافات الطويلة في كل يوم امتحاني؟

ومن جانبه، ورداً على أسئلة «الوطن»، بيَّن مدير التربية المكلف إبراهيم موسى المحمد، أنه بناءً على كتاب وزارة التربية المتضمن تعليمات ضبط العملية الامتحانية، والتي تنص في البند /٢٢/ منها على الآتي: تجميع المراكز في مركز المحافظة وتوزيع الطلاب بالحد الأقصى لاستيعاب المركز الامتحاني بالنسبة للدورة الثانية، «والدورة الثانية تعد دورة أحرار» ولذلك تنفذ الامتحانات ضمن مركز المحافظة.

وأضاف: علماً أن الطالب يحق له التقدم لثلاث مواد كحد أقصى في الدورة الثانية بصفة محسن أو مكمل، وهو ما يعني أنه لن يكون هناك ازدحام في المراكز، مشيراً إلى أنه تم توفير عدد كبير من المراقبين ورؤساء المراكز وأمناء السر ومندوبي الوزارة والتربية وحاملي الأسئلة، والسيارات التي تنقل الأسئلة والمندوبين، موضحاً أنه أحياناً يتقدم الطلاب لمادة تحسين أو إكمال ولايتجاوز عددهم ٥٠ طالباً على مستوى المحافظة، وبالتالي لا يمكن إحداث مراكز في المناطق لعدم وجود العدد الكافي لإحداث مركز امتحاني وفقاً لتعليمات وزارة التربية.

وأوضح أن وزارة التربية ولتخفيف العبء عن الطلاب، أصدرت تعميماً تضمن أن يبدأ الامتحان عند الساعة التاسعة صباحاً بدلاً من الثامنة، حرصاً على عدم تأخر أي طالب عن الامتحان.

ولفت المحمد إلى أن المديرية أعدت إحصائية لطلاب الدورة التكميلية من المناطق والمسجلين على كل مادة، ورفعتها للمحافظة ليصار إلى تأمين نقل مجاني للطلاب إن توافرت الإمكانية.

٤٢٩٠ طالباً وطالباً محسنون ومكملون

القنيطرة جاهزة لامتحانات الدورة التكميلية الثانية

القنيطرة - خالد خالد

أكد مدير التربية عبدو زيتون توفير كل مستلزمات إنجاح العملية الامتحانية للشهادات العامة في الدورة الثانية وتأمين كل متطلباتها بالتعاون مع الجهات المعنية والمؤسسات الحكومية من سيارات ومحروقات وحماية دائمة لمراكز الامتحانات، إضافة إلى تأمين الآليات اللازمة لنقل المراقبين ومندوبي التربية لتوزيع أسئلة الامتحانات على المراكز وضمان وصولها إلى المراكز في موعدها المحدد.

وأوضح أن دائرة الامتحانات بالمديرية قامت بإعداد قواعد البيانات للطلاب المتقدمين إلى الثانوية العامة الثانية بصفة «محسن ومكمل» بفروعها المختلفة والبالغ عددهم ٤٢٩٠ طالباً وطالبةً، مبيناً أن عدد طلاب الفرع العلمي بلغ ٢٥٩٠ طالباً وطالبة منهم ١٩٤٤ محسناً و٦٤٦ مكملاً، أما بالنسبة لعدد طلاب الفرع الأدبي فقد بلغ ١٤١٠ طلاب وطالبات منهم ١٠٩٣ محسناً و٣١٧ مكملاً، أما عدد طلاب الشهادة الثانوية المهنية ٢٧٤ طالباً وطالبة ١٠٨ صناعيين منهم ٨٧ محسناً، و١٤٩ طالب تجاري منهم ٧١ محسناً، و١٦ طالبة نسوي منهن ١٤ محسنة، أما عدد طلاب الثانوية الشرعية فهم ١٧ طالباً وطالبة منهم ٩ مكملين و٨ محسن.

وأشار مدير التربية إلى تجهيز ١٥ مركزاً امتحانياً موزعين على مناطقين تعليميتين وهما مساكن الزاهرة وأرض المحافظة «خان أرنبة ومدينة البعث» حرصاً من المديرية بأن تكون المراكز قريبة من سكن الطلاب وبالتالي تخفيف الأعباء عليهم وتقديم الامتحان بيسر وسهولة، إضافة إلى إحداث مركز صحي في الزاهرة خلف المجمع التربوي وتجهيزه بالكوادر الصحية وتأمين سيارة مخصصة لأي طارئ، منوهاً باتخاذ جميع الإجراءات والترتيبات المناسبة لإنجاح العملية الامتحانية من خلال تجهيز المراكز بكل ما تحتاجه من خدمات لتأمين مراكز آمنة ومريحة لكل من الطلاب والمراقبين لحسن سير العملية الامتحانية.

واعتبر زيتون أن العملية الامتحانية بالدورة الأولى أعطت صورة حقيقية ومشرفة عن القنيطرة، من حيث الالتزام بحسن سير العملية الامتحانية والحرص على عدالتها من خلال تحقيق تكافؤ الفرص والوقوف على مسافة واحدة بين جميع الطلاب وتهيئة الجو المناسب وتوفير الطمأنينة والاستقرار النفسي والجو الملائم بعيداً عن الضغوط.

الشؤون الفنية في مجلس المدينة: نواجه صعوبات منها ضعف التمويل والتأخر في رصد الاعتمادات

مشروع حيوي في محافظة طرطوس ينتظر الحلول لإنجازه

طرطوس-هيثم يحيى محمد

يبدو أن عشرات الاجتماعات والجولات والكتب الهادفة لانجاز مشروع حيوي وهو تنفيذ شارع ٨ آذار في مدينة طرطوس بعد أن تأخر عن موعد تنفيذه، لم تنجح في معالجة العقبات التي تحول دون هذا الإنجاز ما يعني أننا سنحتاج المزيد من التأخير والمزيد من التكاليف والمزيد من المعاناة، ولاسيما أنه ضروري جداً لموقع الجامعة ومناطق التوسع السكنية والخدمية ولربط مدخلي المدينة.. إلخ.

المشروع يربط المشفى العسكري في مدخل المدينة الشمالي مع مشفى الباسل في مدخلها الجنوبي الشرقي والمتعاقد عليه بالعقد ٧٦ لعام ٢٠٢٠ مع الشركة العامة للمشاريع المائية- فرع السدود بطرطوس بقيمة ٢,٣ مليار ليرة «القيمة الحالية باتت كبيرة جداً بعد ارتفاعات الأسعار» وهو بطول ٣٤٠٠ متر طولي وبعرض ٥٠ متراً على حارتين مروريتين بعرض ١٤ متراً لكل حارة تفصل بينهما جزيرة وسطية بعرض ٦ أمتار وأرصفة طرفية بعرض ٨ أمتار لكل طرف.

وأوضح مدير الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس وسيم زغيبة أن الأعمال المنفذة حتى تاريخه هي شق الشارع من الطرفين بالكامل وتعبيده حتى جسر ٨ آذار على نهر الغمقة وتنفيذ قميص إسفلتي للحارتين من المشفى العسكري شمالاً وحتى كازية الشاهر جنوباً طبقة واحدة سماكة ٧ سم.

وعن الصعوبات التي تعوق التنفيذ رغم أهمية المشروع قال زغيبة: نواجه عدة صعوبات منها ضعف التمويل والتأخر في رصد الاعتمادات المالية وعدم تأمين المشتقات النفطية اللازمة لعمل الآليات ضمن المشروع في المدد الزمنية المحددة وتقاطع تنفيذ المشروع مع مشروع مد صرف صحي في أكثر من نقطة، موضحاً أن عدم إمكانية تأمين بواري ١٥٠٠ مم كان سبباً في إعاقة التنفيذ في بعض المقاطع وأيضاً انتهاء الكميات لبعض البنود الواردة في الكشف التقديري ما اقتضى تنظيم ملحق عقد لبند الحفريات والردميات وخصوصاً للمنطقة الممتدة من جسر ٨ آذار وحتى مشفى الباسل بطول نحو ٣٥٠ م حيث تم تنظيم ملحق عقد لتنفيذ هذه الكميات وهو قيد التصديق لدى الجهات الوصائية.

وأضاف زغيبة: سيتم رفع وتيرة العمل في المرحلة القادمة بعد ورود ملحق العقد مصدقاً وفي ظل تأمين التمويل اللازم لمتابعة تنفيذ هذه الأعمال خلال عام ٢٠٢٤.

بدوره مدير فرع السدود «الجهة المنفذة» عماد القاضي أوضح أن الشركة باشرت العمل في المشروع في الحادي عشر من نيسان من عام ٢٠٢١ وانطلقت بقوة في التنفيذ لكنها واجهت العديد من الصعوبات التي أدت إلى انخفاض نسب التنفيذ في المشروع، منها وجود معوقات ظهرت بعد المباشرة بالعمل، ومنها تداخل الأعمال مع مشاريع صرف صحي ومطري للشارع المذكور وتم حلها تباعاً من مجلس مدينة طرطوس، إضافة إلى ضعف الاعتمادات المرصدة من الجهة صاحبة المشروع ووجود هوة بين الاعتمادات والكلف الحقيقية بسبب الارتفاع الشاهق للأسعار.

وأضاف القاضي: إضافة لوجود كميات حفريات زائدة عن العقد وريعه وتحتاج إلى ملحق عقد من جسر ٨ آذار حتى مشفى الباسل، وبناء على توجيهات المحافظ الشفهية قمنا بتنفيذ جزء من الحفريات حرصاً على فتح المسار نظراً لأهمية الطريق، مقترحاً زيادة الاعتمادات المرصدة من الجهة صاحبة المشروع والإسراع بتصديق ملحق العقد.